

قال تعالى: ﴿وجعل الظلمات والنور﴾^(١) وقال: ﴿نقص عليك من أنباء ما قد سبق﴾^(٢) فأخبر أنه قصص لأمر أحدثه بعدها. وقال: ﴿أحكمت آياته، ثم فصلت﴾^(٣) والله محكم كتابه ومفصله. فهو خالقه ومبتدعه. ثم انتسبوا إلى «السنّة» وأنهم أهل الحق والجماعة، وأن من سواهم أهل الباطل والكفر. فاستطالوا بذلك وغرّوا به الجهال، حتى مال قوم من أهل السمّ الكاذب في التشخّع لغير الله إلى موافقتهم؛ فنزعوا الحق إلى باطلهم، واتخذوا دين الله وليجة إلى ضلالهم».

هذا هو كلام المأمون رضي الله عنه. وهو نفسه سيكون كلام أي قاض يريد أن يفصل في خلق القرآن أو قدمه.

والمحدثون لم يسلموا من حكم غير «المأمون» عليهم بأنهم شغلوا أنفسهم بجمع أحاديث لن يستدل بها عاقل في أصول الدين. فقد قال الإمام المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ: «وأنكر قوم جواز التعبد بخبر الواحد عقلا، لأنه يحتمل أن يكون كذبا والعمل به عمل بالشك وإقدام على الجهل، فتقبح الحوالة على الجهل. بل إذا أمرنا الشرع بأمر، فليعرفناه، لنكون على البصيرة، إما ممثلين وإما مخالفين»^(٤).

بل على ما رواه المحدثون في كتبهم، يكون الرفض للأحاديث كلها من خيار المسلمين ومن فضلائهم. فقد روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منع المحدثين من تتبع الأحاديث وضربهم على كتابتها. وهو من هو من المسلمين المعظمين المشهور لهم بالجنة. ورووا: أن خير القرون هو قرن رسول الله صلى الله

(١) سورة الأنعام، الآية الأولى.

(٢) سورة طه، الآية ٩٩.

(٣) سورة هود، الآية الأولى.

(٤) ص ٢٦٤ ج ١ روضة الناظر.